



الجمهورية التونسية
مجلس الدولة
المجلس الإداري

حكم استئنافي

القضية عدد: 28923/نزاع انتخابي

باسم الشعب التونسي

تاريخ الحكم: 21 سبتمبر 2011

أصدرت الدائرة الاستئنافية الثانية بالمحكمة الإدارية الحكم الآتي نصّه بين:

المستأنف: ، محاميه الأستاذ ، الكائن مكتبه ،

مزجبة،

والمستأنف ضدها: الهيئة الفرعية المستقلة للانتخابات في شخص ممثليها القانوني مقرّها ،

مزجبة أخرى.

بعد الاطلاع على مطلب الاستئناف المقدم من المستأنف بتاريخ 17 سبتمبر 2011 والمرسّم بكتابة المحكمة تحت عدد 28923 طعنا في الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية المنتصبة للقضاء في مادة النزاعات الانتخابية في القضية عدد 6 بتاريخ 16 سبتمبر 2011 والقاضي ابتدائيا بقبول الطعن شكلا ورفضه أصلا.

وبعد الاطلاع على الحكم المطعون فيه الذي تفيد وقائعه أنّ المستأنف تقدّم بتاريخ 7 سبتمبر 2011 صحبة أعضاء القائمة الانتخابية لحزب إلى الهيئة الفرعية المستقلة للانتخابات لتقديم ترشّحه، غير أنّ الهيئة وبتاريخ 9 سبتمبر 2011 أصدرت قرارها القاضي بعدم

بعد إضمار ما جرى من إجراءات في شأنه من شأنه أن يفسد مبدأ الفصل بين السلطات
مرفوعة بتاريخ 20 سبتمبر 2011 والمنتظمة طلب قبول الاستئناف المذكور في الأصل بملخص
الحكم الابتدائي والقضاء من جديد بقبول قائمة حزب المبادرة برئاسة المدعو البرقي بسن
جلاب المقدمة إلى الهيئة الفرعية للانتخابات بالقصرين حسب ترتيبها النهائي الذي اختاره رئيسها
واحتياطيا قبول قائمة حزب المبادرة بالقصرين حسب ترتيبها الأصلي بعد تصحيحها بتعويض إيمان
عمري بنزيبيا محمديّة، وذلك بالاستناد إلى ما يلي:

- 1- عن عدم احترام الأجل: بتاريخ 7 سبتمبر 2011 وقع إعلام المستأنف بعدم بلوغ
السن القانونية، فنقدّم بتاريخ 8 سبتمبر 2011 بطلب سحب ترشحها كتابيا وفي نفس اليوم تقدّم
بقائمة جديدة ضمّنها تعويض إيمان العمري بالسيدة نزيهة محمديّة مع إدخال تعديل في ترتيب
المرشحين اقتضاه ذلك التعويض، وعملا بالفصل 28 من المرسوم عدد 35 لسنة 2011 فإنّه
بإمكانه سحب مترشح وتعويضه بمترشح آخر إلى غاية 48 ساعة قبل موعد الإقتراع.
- 2- عن اجراءات سحب الترشيح: خلافا لما اعتبرته الهيئة فإنّ التعويض كان بناء على دعوة من
اللجنة الفرعية للانتخابات التي أعلنت المستأنف بعدم بلوغ المترشحة الأولى السن
القانونية ولا يمكن للهيئة أن تتمسك بعدم جواز هذا التصحيح.
- 3- عن تغيير ترتيب المترشحين: إنّ ترتيب المترشحين هو مسألة خاصة برئيس الحزب الذي
أعطى في ذلك تفويضا مطلقا للمستأنف ولا دخل للهيئة الفرعية فيه وأنّ التعديل في الترتيب جائز
وتّم في اليوم الموالي للتصريح بالقائمة بمناسبة تصحيحها.
- 4- عن عدم أهلية أعضاء القائمة: علّت الهيئة الفرعية للانتخابات قرارها بأن
المترشحين مدعويين في صورة ترشحهم إلى تحرير دستور الجمهورية التونسية ولا يمكن لمن
يعجز عن احترام شروط شكلية بسيطة إرساء دستور يحدّد مصير البلاد، وأنّ هذا الموقف يتعارض
مع وظيفة الهيئة ويؤكد عدم نزاهتها وعدم استقلاليتها.

وبعد الاطلاع على بقية الأوراق المظروفة بالملف.

المجلس الوطني التأسيسي والمنتخب بالمرسوم عدد 72 لسنة 2011 المؤرخ في 3 أوت 2011،
والمجلس الوطني التأسيسي المنتخب بالمرسوم عدد 35 لسنة 2011 المؤرخ في 10 ماي 2011 المتعلق بانتخاب المجلس
الوطني التأسيسي المنتخب بالمرسوم عدد 72 لسنة 2011 المؤرخ في 3 أوت 2011.

وعلى المرسوم عدد 72 لسنة 2011 المؤرخ في 10 أوت 2011 المتعلق بانتخاب المجلس
الوطني التأسيسي المنتخب بالمرسوم عدد 35 لسنة 2011 المؤرخ في 10 ماي 2011.

وعلى المرسوم عدد 35 لسنة 2011 المؤرخ في 10 ماي 2011 المتعلق بانتخاب المجلس
الوطني التأسيسي المنتخب بالمرسوم عدد 72 لسنة 2011 المؤرخ في 3 أوت 2011.

وبعد الاطلاع على ما يفيد استدعاء طرفي النزاع بالطريقة القانونية لجلسة المرافعة
المعينة ليوم 20 سبتمبر 2011 وبها تم الاستماع إلى المستشارة المقررة السيدة سلوى قرييرة في
تلاوة ملخص من تقريرها الكتابي وحضرت الأستاذة نيابة عن زميلها الأستاذ
نائب المستشار ورافعت على ضوء التقارير المقدمة طالبة نقض الحكم الابتدائي والقضاء
من جديد بترسيم منوبتها بالقائمة المقدمة بالدائرة الانتخابية والأخذ بعين الاعتبار ترتيبها
بالقائمة، فيما لم يحضر ممثل الهيئة المستشار ضدها.

حجز ملف القضية للمفاوضة و التصريح بالحكم لجلسة يوم 21 سبتمبر 2011.

وبها وبعد المفاوضة القانونية صرّ بما يلي :

من جهة الشكل :

حيث قدم مطلب الإستئناف في أجله القانوني ممن له الصفة والمصلحة وكان مستوفيا
لجميع مقوماته الشكلية لذا اتجه قبوله من هذه الناحية.

من جهة الأصل:

حيث تمسك محامي المستشار بأنه وبتاريخ 7 سبتمبر 2011 وقع إعلام منوبته بعدم بلوغ
إيمان العمري السن القانونية، فتقدم بتاريخ 8 سبتمبر 2011 بطلب سحب ترشحها كتابيا وفي
نفس اليوم تقدم بقائمة جديدة ضمنها تعويض بالسيدة مع إدخال
تعديل في ترتيب المترشحين اقتضاه ذلك التعويض، وعملا بالفصل 28 من المرسوم عدد 35

العدد 10

بمقتضى مرسوم رقم 171 من 2011م الصادر عن وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية في 15 أفريل 2011م يتعلق بانتخاب المجلس الوطني التأسيسي على أنه يحق للترشح لعضوية المجلس التأسيسي لكل ناخب بالغ من العمر ثلاثة وعشرين سنة كاملة على الأقل يوم تقديم ترشحه.

وحيث أن شرط السن الأدنى للترشح لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي يعتبر من الشروط الأصلية لصحة الترشح لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي غير القابلة للتصحيح وانقضاء أحدها يؤول إلى بطلان القائمة.

وحيث طالما ثبت أن أحد أعضاء القائمة الانتخابية لحزب لم يكن مستوفيا لشرط السن القانوني في تاريخ تقديم الترشح فإن الهيئة الفرعية المستقلة للانتخابات محقة في رفض ترسيم القائمة واتجه لذلك لرفض الإستئناف المائل لعدم استناده لأسباب جدية.

ولهذه الأسباب:

قضت المحكمة:

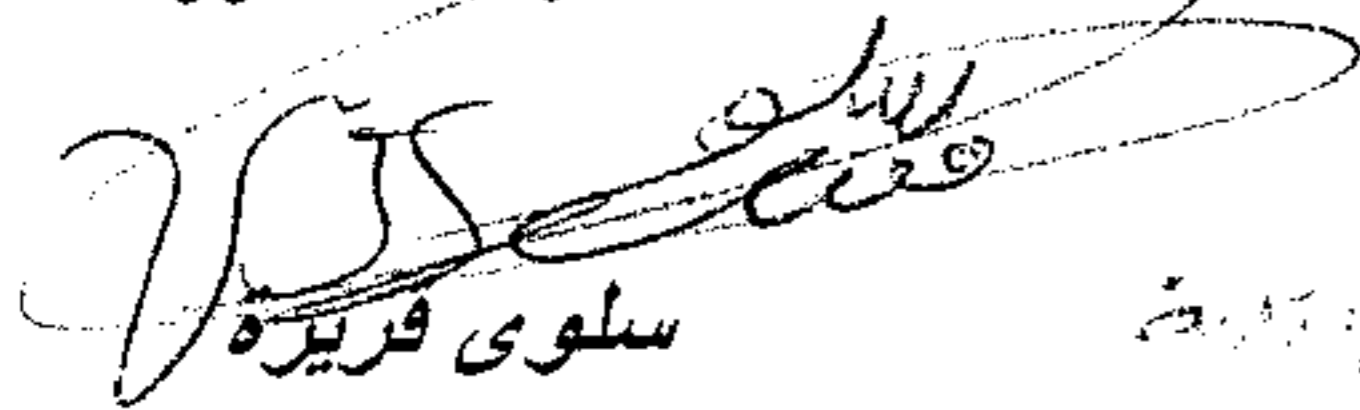
أولاً: بقبول الإستئناف شكلا ورفضه أصلا وإقرار الحكم الابتدائي المستأنف وإجراء العمل به.

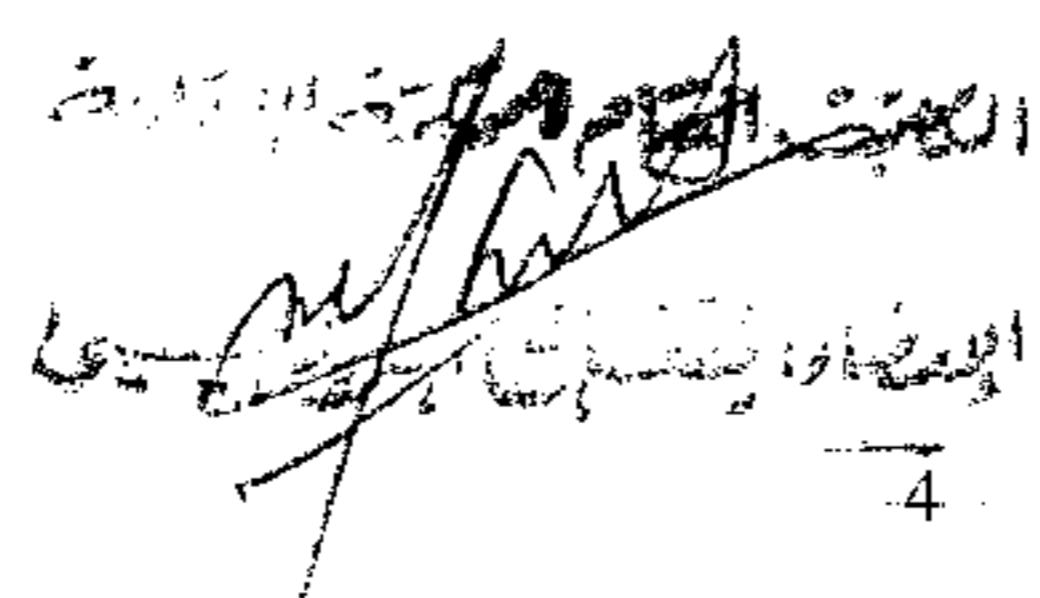
ثانياً: بتوجيه نسخة من هذا الحكم إلى الطرفين.

وصدر هذا الحكم عن الدائرة الإستئنافية الثانية برئاسة السيد حاتم بنخليفة وعضوية المستشارين السيد حسين عمارة والسيدة منى القيزاني.

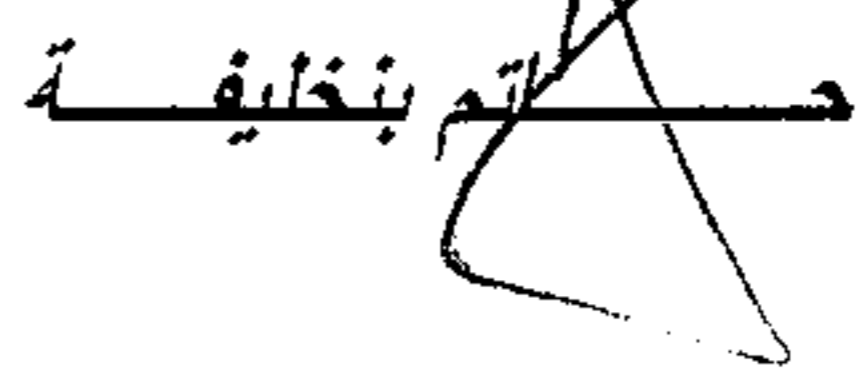
وتلي علنا بجلسة يوم 21 سبتمبر 2011 بحضور كاتب الجلسة السيد فوزي البدوي.

المستشارة المقررة


سلوى فريديرة


رئيس الدائرة
بنخليفة

رئيس الدائرة


بنخليفة